تباطؤ النشاط التجاري

جزء من تباطؤ التجارة العالمية منذ اندلاع الأزمة مرتبط بعوامل هيكلية وليس بعوامل دورية

كريستينا كونستانتينسكو وأديتيا ماتو
وميشيل روتا

ماذا

حدث لمعدلات نمو التجارة العالمية؟ فقد تباطأت على نحو غير متوقع عقب تعافيها في عام ٢٠١٠ من انخفاض غير مسبوق خلال فترة الركود الكبير.

ولم يتجاوز معدل نمو النشاط التجاري ٣٪ في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، مقابل ٧,١٪ في المتوسط في فترة ما قبل الأزمة (١٩٨٧ – ٢٠٠٧، انظر الشكل البياني ١). وهذه المرة الأولى على مدى ما يزيد على أربعة عقود التي يتباطأ فيها معدل النمو التجاري عن معدل نمو الاقتصاد العالمي. ويتساءل خبراء الاقتصاد عما إذا كان تباطؤ التجارة العالمية ظاهرة مرتبطة بالعوامل الدورية ستصحح مسارها تلقائيا بمرور الوقت، أم أنه يرتبط بعوامل أعمق أثرا وأطول أجلا (أي عوامل هيكلية). وعما تعنيه إجابة هذا السؤال بالنسبة لمستقبل التجارة العالمية ونمو الدخل.

عوامل دورية أم عوامل هيكلية

يرى العديد من الخبراء الاقتصاديين أن تباطؤ التجارة العالمية هو ظاهرة دورية في الغالب نشأت عن الأزمة التي شهدتها أوروبا في السنوات الأخيرة. وهناك من الشواهد التجريبية ما يؤيد هذا الرأي. فالاتحاد الأوروبي يشكل ثلث إجمالي حجم التجارة العالمية تقريبا نظرا لأنه جرى العرف على حساب التجارة بين بلدان الاتحاد الأوروبي ضمن مجملات التجارة العالمية. وقد أدت الأزمة إلى تراجع الطلب على الواردات في جميع بلدان أوروبا، حيث انخفضت الواردات في منطقة اليورو، وهي مركز الأزمة، بنسبة ١,١٪ خلال ٢٠١٢، وزادت بنسبة ٠,٣٪ فقط في عام ٢٠١٣. ويُفترض من هذا المنطلق أن يرتفع معدل نمو التجارة العالمية مجددا في حالة تعافي الاقتصادات الأوروبية.

غير أن العناصر الدورية مثل الأزمة الأوروبية ليست سوى جزء من الأسباب. فبالنظر إلى نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي على مدى العشر سنوات الماضية، يتضح وجود عناصر أطول أجلا تساهم في تباطؤ التجارة في الوقت الحالي. فرغم استقرار نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي في معظم الاقتصادات عقب الأزمة، يبدو أن ثبات أنصبة الواردات على هذا النحو في الصين والولايات المتحدة سبق وقوع الأزمة. فقد ظل حجم الواردات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في هذين البلدين ثابتا تقريبا منذ عام ٢٠٠٥. ويبدو أن هذا «الجمود الكبير» سبق فترة الركود الكبير، مما يشير إلى وجود

الرسم البياني ١

تباطو النمو

تباطأت التجارة العالمية تباطؤا ملحوظا خلال العامين الماضيين بعد تعافيها عقب مرحلة الركود الكبير

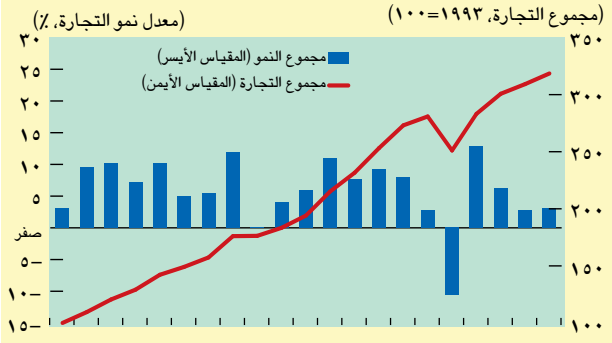

المصادر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، وحسابات المؤلفين.

عوامل أطول أجلا تساهم في تباطؤ التجارة العالمية (راجع الشكل البياني ٢).

وهذا الجمود المطول يعكس بالطبع عاملا أكثر عمقا، وهو التغير الهيكلي في العلاقة بين التجارة والدخل في الألفينات مقارنة بتسعينات القرن الماضي. وفي دراسة حديثة (راجع دراسة Constantinescu, Mattoo, and Ruta, 2014)، قمنا بتحليل هذه العلاقة على مدى العقود الأربعة الماضية، وتوصلنا إلى أن تأثير الدخل على التجارة، أو ما يطلق عليه خبراء الاقتصاد مرونة الدخل للتجارة في الأجل الطويل، زاد بصورة ملحوظة في تسعينات القرن الماضي وانخفض خلال الألفينات إلى مستويات سبعينات وأوائل ثمانينات القرن الماضي. فخلال التسعينات، ترتب على زيادة الدخل العالمي بنسبة ١٪ ارتفاع في حجم التجارة العالمية بنسبة ٢,٢٪.

ولكن اتجاه معدل النمو التجاري نحو الارتفاع بما يزيد على ضعفي معدل نمو إجمالي الناتج المحلي انتهى مع بداية العقد الجديد. فخلال العقد الأول من الألفينات، ترتب على زيادة الدخل العالمي بنسبة ١٪ ارتفاع في حجم التجارة العالمية بنسبة ١,٣٪ فقط. وقد تأكد لنا عن طريق البحث حدوث تغير دال إحصائيا في علاقة التجارة بالدخل خلال تسعينات القرن الماضي مقارنة بما قبل هذه الفترة وما بعدها.

وتشير هذه النتائج إلى أن معدل النمو التجاري قد تباطأ منذ الأزمة المالية العالمية ليس بسبب تراجع نمو الدخل العالمي فحسب، ولكن أيضا لأن النشاط التجاري نفسه أصبح أقل تأثرا بنمو الدخل. وهكذا فإن أسباب التباطؤ التجاري تتجاوز العوامل الدورية التي تؤثر على نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي. ويوضح بالفعل تحليل العناصر الطويلة والقصيرة الأجل المؤثرة على نمو التجارة أن تباطؤ التجارة العالمية في الوقت الحالي، وعلى عكس تدهور النشاط التجاري في عام ٢٠٠٩، مرتبط في أغلبه بعوامل هيكلية وليس بعوامل قصيرة الأجل (انظر الشكل البياني ٣).

الرجل الثمل والكلب

إن دراسة العلاقة بين التجارة والدخل العالميين أشبه بتحليل سلوك رجل ثمل وجروه، فكلاهما لا يسيران في خط مستقيم، ولكننا نتوقع أن يظلا قريبين من بعضهما البعض. فالعالم في نهاية المطاف هو عبارة عن اقتصاد مغلق ويجب بالتالي ربط حجم السلع والخدمات المتبادلة بحجم النشاط الاقتصادي.

ولكن العلاقة بين التجارة والدخل تتغير بمرور الوقت، فعدد من العوامل يقربهما أحيانا ويبعدهما أحيانا أخرى. وتوجد عدة تفسيرات ممكنة لتراجع تأثير الدخل على حجم النشاط التجاري:

- التغيرات في هيكل التجارة المرتبطة بتوسع أو انكماش سلاسل العرض العالمي (راجع "القيمة المترابطة" في مجلة التمويل والتنمية، عدد مارس ٢٠١٤)،
- التغيرات في تكوين التجارة العالمية، مثل الأهمية النسبية للسلع مقابل الخدمات،
- والتغيرات في تكوين الدخل العالمي، مثل الأهمية النسبية للاستثمار والاستهلاك،
- والتغيرات في نظام التجارة، بما في ذلك زيادة الضغوط الحمائية بما يؤدي إلى تفتت الأسواق العالمية.

ويتضح من التحليل الذي أجريناه أن تغير العلاقة بين التجارة والدخل على مستوى العالم ينشأ أساسا عن التغيرات في التجارة القائمة على سلسلة العرض في الاقتصادين التجاريين الأكبر على الإطلاق، وهما الولايات المتحدة والصين، وليس عن الضغوط الحمائية أو تغير تكوين التجارة والدخل.

ولا يمكن أن يعكس تكوين التجارة تفسيرا شاملا لتراجع مرونة التجارة في الألفينات، نظرا لأن مكونات التجارة (أي السلع والخدمات) ظلت مستقرة إلى حد كبير خلال الأعوام الأخيرة. وبالمثل فإن تغير تكوين الطلب لا يعطي تفسيرا كافيا نظرا لتماثل المرونة الاستثمارية والاستهلاكية للتجارة في الأجل الطويل. وأخيرا، لم تزداد الضغوط الحمائية بدرجة كبيرة حتى في أعقاب الأزمة المالية، مما يعني أن السياسات التجارية ليست لها دور كبير في تفسير تراجع مرونة التجارة العالمية.

ويتضح من تحليل قطري أن الولايات المتحدة والصين شهدتا تراجعا حادا في تأثير النمو على التجارة (من ٣,٧ إلى ١,٠ بالنسبة للولايات المتحدة ومن ١,٥ إلى ١,١ بالنسبة للصين). ولم تشهد أوروبا في المقابل أي تغيرات تقريبا. وشهدت مناطق أخرى تغيرات كبيرة في مرونة التجارة بمرور الوقت، ولكنها تشكل نسبة صغيرة من التجارة

الرسم البياني ٢

جمود

شهدت الصين والولايات المتحدة خلال الفترة التي سبقت الأزمة جمودا في معدلات نمو أنصبة الواردات.

(حجم الواردات، ٪ من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠٠٥=١٠٠)

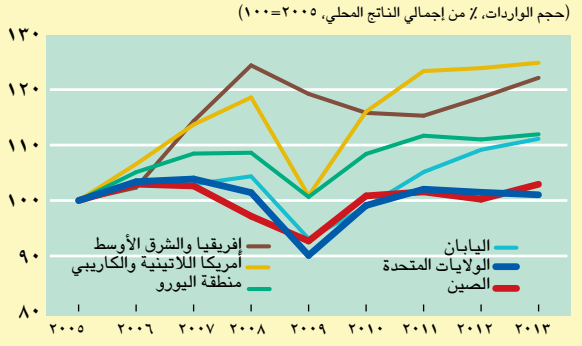

المصادر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، وحسابات المؤلفين.

الرسم البياني ٣

استمرار التباطؤ التجاري

على عكس تراجع التجارة العالمية خلال ٢٠٠٩، نتج التباطؤ خلال الفترة ٢٠١٢–٢٠١٣ في أغلبه عن عوامل هيكلية.

(معدل نمو التجارة، ٪)

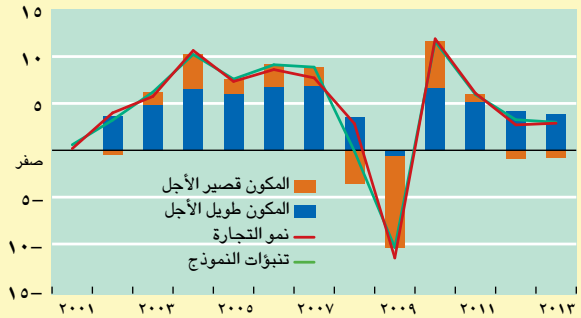

المصادر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، وحسابات المؤلفين.

العالمية وليس لها بالتالي سوى تأثير بسيط على تغير مرونة التجارة العالمية.

وهكذا فإن التغيرات في علاقة التجارة والدخل على مستوى المناطق والبلدان مرتبطة بتغير هيكل التجارة الدولية. وفي الصين مثال على القوى الاقتصادية المؤثرة هذا الصدد.

التغيرات في سلاسل العرض

كان ازدياد المرونة الدخلية للتجارة خلال تسعينات القرن العشرين انعكاسا على الأرجح لزيادة تفتت عملية الإنتاج عبر الحدود (راجع دراسة Escaith, Lindenberg, and Miroundot, 2010). فقد أدت

من المرجح أن تستمر حالة التباطؤ التي شهدتها الفترة ٢٠١٢–٢٠١٣ خلال السنوات القادمة.

صدمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال التسعينات إلى توسع سريع في نطاق سلاسل العرض العالمية، مع زيادة حجم الواردات من القطع والأجزاء لأغراض التجهيز وإعادة التصدير، لا سيما في الصين. وقد نتج عن ذلك زيادة في حجم التجارة الاستيرادية والتصديرية في الأجزاء، مما أدى إلى ارتفاع حجم التجارة عن الدخل القومي.

وفي المقابل، قد يكون تراجع مرونة التجارة في الصين ناتجا عن تغير دور البلد في عملية الإنتاج الدولي. إذ تشير بعض الشواهد إلى أن سلاسل العرض الدولية للصين بلغت طاقتها الإنتاجية القصوى في أوائل الألفينات، مما أدى إلى تراجع مرونة التجارة الصينية تجاه إجمالي الناتج المحلي. وانعكس هذا التغير في صورة تراجع في الواردات الصينية من القطع والأجزاء كنسبة من مجموع الصادرات، حيث انخفضت من مستوى الذروة عند ٦٠٪ في منتصف تسعينات القرن الماضي إلى حوالي ٣٥٪ في الوقت الحالي.

وهذه التغيرات جميعها لا تعني أن الصين ستنسحب من دائرة العولمة. ولكن تراجع حجم الواردات من القطع والأجزاء كنسبة من مجموع الصادرات يعكس بالفعل إحلال الشركات الصينية لمدخلات الإنتاج المحلية محل الواردات الأجنبية، وهي النتيجة التي توصلنا إليها في ضوء شواهد على زيادة القيمة المضافة المحلية في الشركات الصينية (راجع دراسة Kee and Tang, 2014). غير أن زيادة مدخلات الإنتاج المتوافرة محليا تم عزوها إلى الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذه التغيرات قد يكون لها بعد جغرافي أيضا، حيث بدأت المناطق الساحلية في الصين في زيادة الاعتماد على متعاقدين من داخل الصين نظرا لأن تكلفة النقل والاتصالات فيما بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية في الصين تراجعت بدرجة أكبر منها فيما بين تلك المناطق الساحلية وبقية بلدان العالم. وقد يكون التكامل التجاري في الوقت الحالي في شكل مزيد من التجارة الداخلية وقليل من التجارة الدولية، ولكن الإحصاءات الرسمية عادة ما ترصد التجارة الدولية فقط.

وفي حالة الولايات المتحدة الأمريكية، يعكس تراجع مرونة التجارة تجاه الدخل إلى حد ما التطورات التي شهدتها الصين. فقد كانت الولايات المتحدة هي المصدر الرئيسي للطفرة التي شهدتها الصين وغيرها من اقتصادات السوق الصاعدة في الواردات من القطع والأجزاء، كما كانت المقصد الرئيسي لصادرات هذه الاقتصادات من السلع المجمعة. وخلال تسعينات القرن الماضي، ومع قيام الشركات الأمريكية بنقل مزيد من عمليات الإنتاج خارج الولايات المتحدة، زادت مرونة التجارة تجاه التغيرات في الدخل. وخلال السنوات الأخيرة، ورغم عدم التوقف عن نقل خدمات الإنتاج إلى الخارج، تراجعت فيما يبدو معدلات تشتت عمليات الإنتاج فيما بين البلدان. فقد ظل حجم واردات الصناعات التحويلية الأمريكية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي ثابتا عند مستوى ٨٪ منذ بداية القرن، بعدما كان يتضاعف تقريبا خلال العقد ونصف العقد السابقين.

وعلى عكس الصين والولايات المتحدة الأمريكية، ظلت مرونة التجارة تجاه إجمالي الناتج المحلي مرتفعة في منطقة اليورو خلال الألفينات. وقد يعود ذلك إلى استمرار امتداد سلاسل العرض إلى أوروبا الوسطى والشرقية من بلدان منطقة اليورو كألمانيا.

محركات النمو في الماضي وفي الوقت الحاضر

هل سيستمر تباطؤ التجارة العالمية؟ وهل ستكون لذلك انعكاسات على النمو العالمي والبلدان التي تحاول الاعتماد على التجارة كمحرك للنمو؟ تشير النتائج التي توصلنا إليها أن التباطؤ التجاري خلال الفترة ٢٠١٢–٢٠١٣ نتج عن تغير هيكلي (وأطول أجلا بالتالي) في علاقة التجارة بالدخل، مما يعني أن هذه الظاهرة قد تستمر خلال السنوات المقبلة. وقد يؤثر ذلك على مستوى النمو الممكن للاقتصاد العالمي نظرا لأن التجارة والدخل مرتبطان ببعضهما البعض.

ولكن علينا أيضا أن ندرك أن التغير في العلاقة الطويلة بين التجارة والدخل والذي أدى إلى تباطؤ النشاط التجاري هو نتيجة لتغير أنماط الإنتاج الدولي. فزيادة مرونة التجارة تجاه النمو خلال تسعينات القرن الماضي تعكس التفتيت المتزايد لعملية الإنتاج الذي كان مدفوعا في الأساس بالولايات المتحدة والصين. ويبدو أن هذا المحرك تحديدا استنفد طاقته الدافعة في الوقت الحالي. ولكن لا تزال هناك فرصة كبيرة لزيادة تفتيت العمل بين دول أوروبا، وقد تعتمد عليه في المستقبل المناطق التي لم تحقق بعد الاستفادة القصوى من سلاسل العرض العالمية، مثل جنوب آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية. وينبغي أن يكون للخطط التجارية لمجموعة الاقتصادات المتقدمة والصاعدة العشرين دور في ضمان عدم تفويت هذه الفرص. ■

كريستينا كونستانتينسكو مساعد بحوث وميشيل روتا اقتصادي أول في وحدة القطاع الخارجي بإدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة بصندوق النقد الدولي، وأديتيا ماتو مدير أبحاث التجارة والتكامل الدولي في البنك الدولي.

المراجع:

Constantinescu, Cristina, Aaditya Mattoo, and Michele Ruta, 2014, "Global Trade Slowdown: Cyclical or Structural?" (unpublished; Washington: IMF and World Bank).

Escaith, Hubert, Nannette Lindenberg, and Sébastien Miroudot, 2010, "International Supply Chains and Trade Elasticity in Times of Global Crisis," WTO Staff Working Paper ERSD–2010–08 (Geneva: World Trade Organization).

Kee, Hiau Looi, and Heiwai Tang, 2014, "Domestic Value Added in Exports: Theory and Firm Evidence from China" (unpublished; Washington: World Bank).